

Distr.: General
12 May 2016
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

الجمعية العامة
الدورة السبعون
البند ٩٧ من جدول الأعمال
نزع السلاح العام الكامل

رسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

عمم وفد أوكرانيا في الأمم المتحدة، صوب أواخر نيسان/أبريل ٢٠١٦، وثيقتين
تنطويان على افتراءات أعدتهما كييف لمؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦ في واشنطن.
ولم تشارك روسيا في ذلك المؤتمر، ولم نكن لنعلق على الادعاءات الكاذبة لأوكرانيا
لو لم تعرضها كييف على الأمم المتحدة.

فالتهمجمات على روسيا في تينك الوثيقتين لا أساس لها من الصحة وهي مضللة
وتشكل محاولة لإلقاء اللوم بقلب الحقائق رأساً على عقب.

وقد ردت روسيا على تلك التهمجمات في بيانات أدلى بها وفدها في الجمعية العامة
للأمم المتحدة، وفي الوثيقة [INFCIRC/876](#) الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وينبغي ألا تكون آخر ترهات السلطات في كييف بشأن المؤامرات الروسية الشاغل
الحقيقي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بل الحالة الأمنية المقلقة للغاية في أوكرانيا ذاتها التي
نجمت عن السياسات التي تنتهجها كييف.

ولا تزال القوات المتطرفة ناشطة ولديها أسلحة في متناول اليد. وأبرز الأمثلة على
ذلك هو محاولة حزب القطاع الأيمن، وهو تنظيم محظور في روسيا، الاستيلاء على محطة
نووية لتوليد الكهرباء في مدينة إنيرغودار الواقعة جنوب أوكرانيا في أيار/مايو ٢٠١٤،
وقصف القوات المسلحة الأوكرانية لمواقع تخزين المصادر الإشعاعية في دونباس، بما في ذلك
موقع كبير للتخلص من النفايات الإشعاعية في دونيتسك.



وقد قررت سلطات كييف التمادي في محاولاتها الرامية إلى تعبئة الوقود النووي الذي تنتجه شركة من الولايات المتحدة في المفاعلات الموجودة في المحطات النووية الأوكرانية لتوليد الكهرباء. وقد أدت تلك الممارسة بالفعل إلى مشاكل متكررة في تشغيل المفاعلات المبردة بالماء المضغوط في أوكرانيا وفي بلدان أخرى.

ويجري العمل على اتخاذ قرارات خطيرة لتحويل أسلوب مراقبة الناتج في المحطات النووية الأوكرانية لتوليد الكهرباء مما يتيح إجراء تخفيض كبير في الخرج الكهربائي لتلك المحطات، وهو أسلوب غير متوافق مع المفاعلات النووية العاملة في أوكرانيا التي لم تصمم للعمل به. وهذا ما يمكن في حد ذاته أن يسفر عن حوادث نووية. ويكون الخطر أشد بكثير إذا ما استخدم أيضا في قلب المفاعلات وقود غير مخصص أصلاً للمفاعلات المستخدمة في محطات التوليد. وتزامنا مع الذكرى السنوية الثلاثين لكارثة محطة تشيرنوبيل النووية لتوليد الكهرباء في أوكرانيا، تنكب السلطات الأوكرانية على إجراء تجارب خطيرة يمكنها أن تعرض أمن أوروبا كلها للخطر.

وما يثير المخاوف بشكل خاص هو عملية بناء الهياكل الأساسية اللازمة للتخلص على نطاق واسع من النفايات الإشعاعية باستخدام أموال مقدمة من جهات راعية أجنبية، التي بدأت إثر الانقلاب الذي وقع في شباط/فبراير ٢٠١٤. فعلى وجه الخصوص، وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، أعلنت سلطات كييف افتتاح مستودع مركزي للنفايات الإشعاعية في منطقة تشيرنوبيل المخطورة. وخلال العقود القادمة، تعتزم كييف زيادة سعته التخزينية ليكون قادرا على استيعاب عشرات الآلاف من الأمتار المكعبة من المصادر المشعة المستهلكة. ويرى الخبراء أن القدرات الجاري بناؤها تتجاوز بكثير احتياجات أوكرانيا ذاتها. ويبدو أن الهياكل الأساسية التي يجري بناؤها ستستخدم لتخزين النفايات الأجنبية. وبعبارة أخرى، قررت السلطات الحالية تحويل أوكرانيا إلى مكب للنفايات النووية. والمسؤولية عن الآثار السلبية التي يحتمل جدا أن تنجم عن تخزين النفايات الإشعاعية في إقليم غير مستقر سياسيا واقتصاديا لا تتحملها السلطات في كييف وحدها، بل أيضا الدول التي تقدم المساعدة في تشييد مرفق التخزين ذاك، والذي تعتزم استخدامه لتخزين نفاياتها الإشعاعية.

والدعوات غير المسؤولة الصادرة عن عدد من السياسيين الأوكرانيين إلى بناء سلاح نووي بل أيضا إلى نشره لم تمر دون إثارة الانتباه. ونحن ندرك تماما أنه لا توجد صلاحية حقيقية للسياسيين في كييف لمتابعة هذه الخطط. غير أن نوايا النخبة الأوكرانية في هذا الصدد تشي بالكثير.

وبالتالي، فإن ما ينبغي أن يكون مثار قلق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليس الشكاوى الوهمية المقدمة من السلطات في كييف، وإنما ظهور مصدر رئيسي لعدم الاستقرار في شرق أوروبا يهدد القارة الأوروبية الآسيوية بأكملها. وذلك التهديد آخذ في التفاقم لأن الهياكل الأساسية الحرجة والمحفوفة بالمخاطر التي كانت ذات يوم في عهدة دولة مستقرة سياسياً ومتقدمة أصبحت الآن في أيدي سلطات كييف.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأوجه انتباه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى البيان الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لمأساة تشيرنوبيل والأمن النووي في العصر الحديث في أوروبا، الذي اعتمده مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

وأرجو ممتناً إصدار هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة السبعين للجمعية العامة في إطار البند ٩٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ف. تشوركين
